فلسطين»[٣٤]. كما اتهم الحافظ الدول النفطية بانها قصرت في تحمل الاعباء المالية والدفع لدول المواجهة، وهاجمها وتهددها[٣٥]. وعلى هذا الاتهام، ردت السعودية، فقال فيصل، الذي كان قد اصبح ملكاً فيها: إن قرارات القمم «تشمل كل ما يخص فلسطين والقضية الفلسطينية، ولكن هناك اشياء يقرر تنفيذها ويسار فيه، وهناك اشياء يقرر التهيئة لها، والتحضير»[٣٦].

وفي سياق هذا الرد، وفي معرض بسطه لرأيه في الحل الامثل المطلوب للقضية الفلسطينية، قال الملك فيصل: «قبل ان نفكر في الحلول يجب ان نفكر في انفسنا، فهل نحن، حقيقة، عازمون وجادون في أن نخلص فلسطين ونسترجع فلسطين، فاذا كان هذا صحيحاً فاعتقد أن الوسائل يكون بحثها في الدرجة الثانية»[٣٧]. وفي السياق نفسه، رداً على هجمات امين الحافظ، قال بيان رسمي صدر عن مجلس الوزراء الكويتي: «كم سمع المسؤولون في الكويت من يقول "ادفعوا لهم في دمشق وأسكتوهم"، ولكننا لم نفعل لأن الكويت لا تدفع رشوة ولا تلقم فماً»[٣٨]. وعلى هذا الكلام الكويتي، رد امين الحافظ «نحن لم نهاجم طمعاً في المال، نحن نعطي ولا نأخذ، قلنا لهم ان البترول العربي هو مال حلال للعرب جميعاً وبخاصة لتحرير فلسطين»[٤٠]. وشددت سوريا حملتها على الدول النفطية العربية، وركزت على شعار «بترول العرب للعرب» داعية إلى استخدام النفط كسلاح في المواجهة مع الاستعمار واسرائيل، ومستمرة في رفع هذه الدعوة لسنوات عدة لاحقة.

كما ثار الخلاف بين الدول العربية حول منظمة التحرير الفلسطيني، واحتدم بصفة خاصة، بين المنظمة والنظام الأردني، الأمر الذي سبقت الاشارة اليه. وبمعنى ما، ايدت المملكة العربية السعودية موقف الاردن. فالسعودية التي «لا ولن تعارض مبدأ انشاء الكيان الفلسطيني»، كما قال بيان صدر عن سفارتها في عمان في حزيران (يونيو) ١٩٦٤ اثارت موضوع المقدمات الاساسية التي يجب ان يرتكز اليها الكيان، فرأت انها «مقومات لم تتوفر للكيان الحالي»[٤١]. ومع ان البيان ذاته يؤكد «ان اعتراض المملكة انحصر في تجاوز السيد الشقيري الصلاحيات التي خوّله اياها مؤتمر الذروة»[٤٢]، فقد كان من المفهوم ان تحفظ السعودية على نشاط المنظمة، بل معارضتها له، نابع، ايضاً، من تخوفها من الرياح الثورية التي شكل تأسيس المنظمة وما رافقه من انشطة شعبية دفعة جديدة لها تُضاف الى الدفعات التي تهب من دمشق والقاهرة والجزائر، ومن مراكز اخرى هنا وهناك. وربما كان في ذلك تفسير للسبب الذي جعل السلطات السعودية تمنع الفلسطينيين المقيمين على اراضيها الذين سموا اعضاء في المؤتمر الفلسطيني الاول من التوجه الى القدس لحضوره كما حملها على الامتناع عن الاذن بأي نشاط مستقل للفلسطينيين فوق اراضيها.

مقترحات الرئيس بورقيبة والقمة الثالثة

مع هذه الخلافات، وكما هي العادة، تأججت حمى المزايدات اللفظية بشأن فلسطين والموقف من اسرائيل، من قبل كافة الاطراف. وقد شذ عن هذا نظام عربي واحد هو النظام التونسي. فقد قام الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، في آذار (مارس) ١٩٦٥، بجولة زار خلالها مصر والسعودية وضفتي الاردن ولبنان.

وخطب بورقيبة، في الضفة الغربية امام تجمعات فلسطينية، داعياً الى انتهاج الواقعية